

التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي: دراسة في واقع العالم العربي

أ.د/ مراد بن سعيد - خديجة زياتي

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

mourad.bensaid@univ-batna.dz

khedidja.ziani@gmail.com

ملخص:

من خلال قراءة في فكر مالك بن نبي ونظريته للتغيير، من منطلق بناء الحضارة السوية وصولاً لأهمية البناء الحضاري البتاء في المجتمع على مر الزمان، نحو تصاعد البناء الاجتماعي نحو الأفضل، وذلك بالجمع بين ما هو روحاني وما هو مادي، إذ يتناول هذا المقال إشكالية التغيير الاجتماعي في العالم العربي، من منطلق العنف المتولد عن المطالبة بالتغيير والإصلاح العام، من أجل الإجابة عن مدى ارتباط التغيير بالعنف كنتيجة للعمل السياسي المرافق للاحتجاج. من خلال إسقاط فكر مالك بن نبي على واقع العالم العربي لفهم آليات التغيير الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التغيير الاجتماعي، العنف، الدول العربية، التغيير عند مالك

بن نبي.

Abstract:

Through analytical reading at the thought of Malik ibn Nabi and his vision of change, from the standpoint of normal civilization down to the importance of cultural construction in building society over time, escalating social construction for the better, by combining what is material and what is spiritual. This article deals with the problematic of social change in the Arab world, from the standpoint of violence generated by the demand for change and reform, to answer how violent change as a result of political action facilities to protest. By dropping the owner thought ibn Nabi of the reality of the Arab world to understand the mechanisms of social change.

Key words: Social Change, Violence, Arabic Countries, Change, Malik Bin Nabi.



مقدمة:

كثيرة هي اليوم مظاهر التغير والتغيير الشامل بالعالم العربي، بفعل التحولات العولمية على جل الأصعدة التي تمس المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر، فمجتمع اليوم غير مجتمع أمس، لقد اتضح للدولة جليا أنه من غير الممكن تسيير الحياة العامة بدون تفعيل الفرد بأي طريقة وإشراكه في تحقيق متطلباته وحاجياته الشاملة؛ الأمر الذي جعل التغيير الاجتماعي مسعى مجتمع يطمح لحياة أفضل، في مجتمع يسعى الفرد بالمطالبة باحتياجاته وتحقيق مطالبه، ذلك أن التغير الذي يحدث عرضاً لم يعد يحقق للمجتمع غاياته، الأمر الذي جعل المجتمع العربي يصر بالتدخل لإحداث التغييرات التي يرغب بها. فالتغيير يقوم وفق دورة حضارية كما يراه بن نبي والتي تتطلب نهضة فكرية تسبق كل تحول مادي، أين يحقق الجمع بين ما هو روحاني ومادي للتغيير المخطط له، بدل التغيير العرضي.

وتكمن أهمية الدراسة في أن موضوع التغيير الاجتماعي اليوم لا ينفك أن يرتبط بكل مظاهر العنف السائدة في العالم أجمع، وبالعالم العربي بخاصة، فالتغيير يقتضي تحري آليات إحداث التقويم والتحسين نحو الأفضل بالمستقبل، طالما يسعى المجتمع إلى حياة أرقى وأكثر تعبيراً عن تطورات مظاهر الحياة، وبعيدا عن أزمة المجتمع التي يعكسها الفضاء العربي، في ظل أزمة النظام السياسي بجل الأقطار العربية. إن أهمية الموضوع تجعلنا في أمس الحاجة للبحث في فكر مالك بن نبي للكشف عن أسس الحضارة السوية التي مركزها الإنسان، الضامن للتغيير البناء لمجتمع واعي وقوي ولدولة مدنية.

لقد أشار الكثير من المفكرين أمثال بن نبي إلى قضية التغيير الاجتماعي، الذي حسبه لا بد وأن ينبني على التوافق بين ما هو روحي وما هو مادي، وهو ذات الأمر الذي يفسر به تخلف الأمة الإسلامية العربية، وتراجع حضارتها وعجزها عن كبت العنف المجتمعي. والذي يربط كل محاولة تغيرية بالبناء الحضاري السوي المتطلب لذلك الإنسان المشبع بثقافة التغيير نحو الأفضل، في ظل ما هو متاح ومتوفر من إمكانات مهما كانت بسيطة، لأن التغيير الحقيقي لا يحتاج لأكثر من إنسان مشبع روحيا



لتكون المادة المكلمة لعمله. وهو ما يحيلنا للإشكال الرئيسي للدراسة: هل التغيير الاجتماعي في العالم العربي يسير وفق دورة حضارية كما يراها مالك بن نبي؟ سوف نحاول في هذه الورقة الإجابة على إشكالية البحث، بتقسيم الورقة كالتالي:

أولاً: مدخل للتغيير الاجتماعي.

ثانياً: التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي.

ثالثاً: التغيير الاجتماعي والعنف المجتمعي في العالم العربي.

أولاً: مدخل للتغيير الاجتماعي

لا بد من التمييز بين التغيير والتغير الاجتماعي لعدم الخلط بين المفهومين، فالتغيير الاجتماعي بحسب موريس جينزبرغ (Morris Ginsberg) هو "التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي، مثل زيادة أو تناقص حجم المجتمع، أو في النظم أو الأجهزة الاجتماعية أو التغيرات اللغوية. وكذلك يشمل الإصلاح التغيرات في المعتقدات والمواقف"⁽¹⁾. أما هاري جونسون (Harry Johnson) فيرى أن "التغير الاجتماعي ما هو إلا تغيير في بنية النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتاً نسبياً إلى حالة مختلفة"⁽²⁾. كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة بالأساس عن تغيرات وظيفية في البنية الاجتماعية وصولاً إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر قدرة على أداء الانجازات⁽³⁾. أما التغيير الاجتماعي فهو "آلية شعورية إرادية يقف وراءها فاعل ما، داخلي أو خارجي، يريد أن يغير في المجتمع أمراً ما، سلوكاً، عادة، قيمة، نمطاً، أو غير ذلك إيجابياً أو سلبياً"⁽⁴⁾؛ وعند ويليام أوغبورن (William Ogburn) "يعني أساساً تلك التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، والتي تحدث في بناء المجتمع، ويشير التغيير الاجتماعي غالباً إلى التغيير في السلوك الإنساني...ويمكن القول أن الإنسان بسلوكه هو أداة التغيير"⁽⁵⁾. كما أن زالتمان (Zaltman) ودنكان (Duncan) يعرفان التغيير الاجتماعي على مستوى الفرد وعلى مستوى النظام بأنه "عملية تبديل في الطريقة التي يسلك بها فرد أو مجموعة أفراد كنتيجة لهذا التبديل في تعريفهم للموقف"⁽⁶⁾. فالتغيير يختلف عن التغيير، بوجود إرادة وفاعل في التغيير وتلقائية في التغيير⁽⁷⁾.

للتغيير الاجتماعي مجموعة من الخصائص نوجزها في⁽⁸⁾:

- التغيير الاجتماعي مقترن بوجود فاعل: وجود إرادة ساعية لإحداث تغيير ما في بنية المجتمع، مع امتلاكها القدرة على إحداث التغيير في المجتمع، بغض النظر عن الغاية المرجوة من إحداث هذا التغيير في المجتمع.
- التغيير الاجتماعي محدد الغاية والهدف: يكون بإرادة، له هدف واضح وغاية محددة، أي أن النتيجة هنا تسبق الفعل.
- التغيير الاجتماعي يقوم على التخطيط: يقوم وفق خطوات متتالية لتحقيق التغيير المطلوب.
- التغيير الاجتماعي غير معروف النتائج: فالدقة مهما كانت متناهية فإنها ليست بالضرورة مضمونة النتائج، وإن كانت على قدر كبير من الاحتمال بالتحقق.
- التغيير الاجتماعي سيورة مرتبطة بغايته: التغيير متعلق بغاية محددة مرتبطة بغاية الفاعل.
- التغيير الاجتماعي غير مرتتهن بالظروف المحيطة: لن يكون الفاعل مكترثا بظروف المجتمع وخصائص المرحلة التي يعيشها هذا المجتمع إلا بالقدر الذي يحقق له التغيير المطلوب.
- التغيير بالإرادة والعواقب ليست بالإرادة: عواقب التغيير لن تكون بإرادة الفاعل، وإمكانية تحقق التغيير ممكن.
- إن التغيير الاجتماعي مقترن بأهداف يرسمها الفاعل، ويقع على عاتقه إدارة التغيير لتغيير حال معين وتحقيق غاية قد لا تكون نتائجها مؤكدة في البداية، ما يعني ضرورة وجود آليات محددة للتغيير. وفي آليات التغيير والتغير نجد أن الفرق هو مستوى التخطيط، حيث أن التغيير هو الانتقال من المجتمع البسيط إلى المركب، وبذلك فالتغيير يأخذ اتجاها واحدا هو التغيير بالصراع، وهو ما يراه أصحاب التوجه⁽⁹⁾:
- هيرقليطس: التغيير هو نتيجة الحرب والصراع بين الكل.
- توماس هوبز: الصراع الدائم يؤدي للتغيير الاجتماعي نتيجة آلية الصراع.
- لويس كوسير: الصراع الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعي.
- تشارلز داروين: تطور الأنواع والصراع من أجل البقاء.
- كارل ماركس: صراع الطبقات يعني الوصول لنتيجة التغيير الاجتماعي.

تصب هذه التفسيرات في قالب أحادي النظرة، تقر بالصراع كآلية وحيدة للتغيير الاجتماعي، وهي تهمل جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية من الصراع. ما يتجلى لنا من خلال نظرية تالكوت بارسانز (Talcott Edger Parsons) أن التوازن والاستقرار هو الأصل، ولذلك فإن استمرارية الأنماط الاجتماعية وصيانتها والمحافظة عليها لا تمثل مشكلة للنظام ولا تتطلب تفسيراً، لكن التغيير هو الذي يتطلب الشرح⁽¹⁰⁾.

التغيير الاجتماعي عند كيرت ليوين (Kurt Lewin) هو "أي تغيير اجتماعي مخطط، عليه أن يقدر عدداً كبيراً من العوامل المميزة لحالة خاصة، فالتغيير يمكن أن يتطلب مجموعة من المقاييس التعليمية والتنظيمية الفريدة من نوعها إلى حد ما. ويمكن أن يعتمد على معالجات مختلفة تماماً أو أيديولوجيا أو توقع أو تنظيم... وعلى الرغم من ذلك لا بد أن ننظر دائماً إلى بعض المبادئ الشكلية العامة"⁽¹¹⁾. فكل تغيير لن ينجح إلا إذا لبس لبوس التغيير الذي يفرض إيقاعه على المجتمع؛ وبالتالي فآلية التغيير هي ذاتها آلية التغيير ببرنامج مخطط.

ثانياً: التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي

يعد المفكر الجزائري الراحل مالك بن نبي واحداً من الذين اشتغلوا بالدراسات السوسيولوجية والحضارية، لفهم المسار الذي يحدد العقل العربي، ويشخص في مقابل ذلك أمراضه ويكشف أسباب الاستكانة والركود، ويبحث عن آليات الخروج من الأزمة تحت غطاء جديد قائم على عارضتين، ألا وهما كتاب الله وسنة نبيه الكريم بشعار "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"⁽¹²⁾.

حاول بن نبي أن يكرس بحثه ليفهم البعد الاستراتيجي المميز للبناء الحضاري للأمة الإسلامية. ومن الدراسات التي قام بها ما ينصب حول سؤال النهضة، أين اختلفت الرؤى والأفكار حول أسباب تخلف الأمة، ولماذا كان هذا التخلف في جيل معين دون غيره من الأجيال السالفة؟ وهنا أكد بن نبي أن معرفة الأسباب هي طريق لفهم النتائج المتوصل إليها، وتقديم كيفية الخروج من الأزمة الحضارية⁽¹³⁾.

يذهب هنا بن نبي إلى توضيح أهم ما يمكن أن يساعد الحضارة الإسلامية خاصة والإنسانية عامة، بدلا من أن تدفن طاقاتها ومقدراتها وبشكل كبير قتل الإنسان لذاته. فالمجتمع الإسلامي يعاني في الوقت الحاضر بصورة خاصة من هذه الاتجاهات

لأن نهضته لم يخطط لها، فمثقفي المجتمع الإسلامي لم ينشئوا في ثقافتهم جهازا للتحليل والنقد، إلا ما كان اتجاها تمجيدا لإعلاء قيمة الإسلام⁽¹⁴⁾.

يشير بن نبي إلى نقطة المقارنة بين ما نملك وما لا نملك، وبين ما يمكن أن يكون عائقا وما لا ليس بعائق، وبين ما يجعلنا أمة في أعلى عليين أو عكس ذلك. يعتبر بن نبي أن الأمة الإسلامية ليست بحاجة لوسائل، فالمشكلة مشكلة أفكار، ويضرب مثلا باليابان لما لها من أفكار بارزة، عرفت كيف تستثمر بها. وبدلا من أن يفرق في تمجيد أصالة فكرته بحث عن وسائل فعاليتها، والمسألة مسألة مناهج وأفكار، فنهضة الدول كاليابان في منتصف القرن التاسع عشر، والصين في منتصف القرن العشرين، مثال على كيفية الاقتباس من العلوم الغربية وتوظيف حركة المجتمع في فعاليتها⁽¹⁵⁾.

يرد بن نبي على المفكرين الذين يرون بأن الدولة سبب تخلف المجتمعات، والسياسة المنتهجة من طرف الحكام تلعب دورا كبيرا في ذلك، فلا ينفيا بن نبي لكنه يعتبر أن "الحكومة مهما كانت ما هي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعا للوسط الذي تعيش فيه وتتوسع معه، فإذا كان الوسط نظيفا حرا فلا تستطيع الحكومة أن تواجه بما ليس فيه، وإذا كان الوسط متسما بالقابلية للاستعمار فلا بد من أن تكون حكومته استعمارية"⁽¹⁶⁾.

يبرئ بن نبي السياسات والحكومات والتشريعات في مستوى القابلية للاستعمار، فالمقدرات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة من عدمها لا دخل لها، مادامت ضمن نطاق عالم الأشياء. فالأنفس التي لها قابلية للتخلف هي الأساس في ذلك، فما بالأنفس لا نستطيع تغييره بقوة خارجية، وكل أمة تريد النهوض يجب أن تبدأ بالتغيير الداخلي، لأن كل مقام فكري أو ثقافي أو حضاري لا بد أن ينطلق من الداخل، ليواجه ما هو خارج عنه، وهو ما جاء في الآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

يشير بن نبي لقصة حدثت للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، يأتيه أعرابي يسأله (شحاذا) ويطلب ما يقتات به، يطلب الأعرابي حقا مشروعا له في الزكاة، والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا، ولكنه لا يحل هذه القضية على أساس هذا الحق بل يحلها

على أساس الواجب، فيشير على الصحابة الذين كانوا حوله: "جهزوا أخاكم كي يحتطب"⁽¹⁷⁾. هكذا يعلمه كيف يأكل من صنع يديه، لا أن يتكل على غيره وإن كان حقا له، هي سياسة انتهجها النبي ليعلم الناس أن "الحقوق تؤخذ ولا تعطى" رغم مقدرات الأمة. فأفضل إمكانية بالنسبة لبن نبي هي أن تتهج لنفسك سبيلا تحقق به مطامحك في الدنيا، لتنتقل مما هو معطى إلى ما يجب أن يكون من خلال المنجز، هكذا يكون المرء قد خطى خطوة نحو التفكير العالمي، الذي يخرج أي أمة من عالم الأحلام إلى الواقع.

اختزل بن نبي التغيير الاجتماعي في أربع محاور:

أولا، بناء العالم الروحي، الذي يمثل جوهر الاستخلاف في الأرض وهي المرحلة التي يكون بها الفرد بأعلى درجات التوتر الايجابي والعطاء الاجتماعي؛ وبالتالي بناء العالم الروحي للإنسان جوهره الفعالية الفردية التي تقود إلى فعالية المجتمع⁽¹⁸⁾. إذ يقول بن نبي "ليست المشكلة أن تعلم المسلم عقيدة هو يملكها وإنما المهم أن ترد لهذه العقيدة فعاليتها وتأثيرها الاجتماعي"⁽¹⁹⁾.

ثانيا؛ العالم المعرفي؛ فالشرط الأساسي للتغيير هو التزود بالمعارف الصحيحة لتوجيهها لتحسين الأداء الاجتماعي⁽²⁰⁾، إذ يقول مالك "لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار"⁽²¹⁾. فالتغيير الاجتماعي الذي يحقق البناء الحضاري هو الذي لا يهتم بتجديد الأشياء بل بتجديد الأفكار المهزومة بأخرى منتصرة بعيدا عن العشوائية.

ثالثا؛ بناء العالم السلوكي؛ للارتقاء بالسلوك الإنساني فردا كان أو جماعة إلى قمة الإحسان باعتباره غاية الارتقاء الروحي والمعرفي السابق، فتقافة الفرد والجماعة بحسب بن نبي هي جوهر السلوك البناء. رابعا؛ عالم الخبرات الانجازية؛ وكل ما يساعد على تحسين الأداء الاجتماعي لدى الأفراد، فالخبرات تعمل على طي التاريخ واختزال الزمن⁽²²⁾.

مما تقدم نصل إلى أن التغيير الاجتماعي عند بن نبي يعني:

1- الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه: تقوم الحضارة بحسب بن نبي على جملة من المبادئ وتتمثل المعادلة الحضارية بالنسبة لبن نبي في "الإنسان، تراب، وقت؛ أساسها

الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض مصداقاً لقوله تعالى {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأُكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} (23). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو حامل لأمانة الله بالاختيار لا بالإجبار، وهذا ما تؤكد الآيات القرآنية {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} (24). مع الفكرة الدينية يؤسس لحضارة قوية قائمة على جملة من الأسس والروابط المنطقية، فتفعيل كل فكرة من خلال "هذه العناصر الثلاث التي ستنتهي إلى سبيل واحد هو الحضارة السوية، أين اعتبر بن نبي أن أول مؤسس للحضارة هو "الإنسان"؛ فهو لا يعبر على نمط واحد بل هو مختلف تماما على أبعاد تحركه من خلال بيئته، واجتماعه وكذا البنى الثقافية التي تصنعه، فهو دوماً في علاقة واضحة مع الآخرين يؤثر ويتأثر، في المقابل فهو يختلف من منطقة إلى أخرى (25).

2- جدلية الانتقال من مرحلة الغريزة إلى مرحلة الروح: فالحضارة ما هي إلا نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع مرحلة ما قبل التحضر، ما يسمح لها بدخول التاريخ من خلال الفكرة، فالحضارة من منظور بن نبي خاصة الإسلامية مرت على مراحل ثلاث تتمثل في (26):

أ- مرحلة الروح: التي تعني دخول الإنسان بقوة الإيمان، وتجعل الإنسان متأصلاً ومتجذراً بالقيم الأخلاقية التي تفرضها السماء "الدين"، وهذا يأتي من خلال نداء بن نبي "بالفكرة الدينية" التي تفعل العناصر الثلاث "إنسان - تراب - وقت".

ب- مرحلة العقل: أين يبدأ الإنسان في الابتعاد عن الدين والبعد الروحي الذي يجعله يدخل عالم المادة، ومن هنا تنتقل المركزية من مركزية الدين إلى مركزية الإنسان، وهي المرحلة التي عرفتها أوروبا من خلال الانتقال من المرحلة المسيحية الكنسية "العصور المظلمة" إلى المرحلة العقلية. غير أن هذا الانتقال لا يمكن تطبيقه على الحضارة الإسلامية؛ لأن هذا الانتقال أتى بثماره بعد أكاذيب رجال الدين والكنيسة، الذين أتلّفوا العقل وكان يعاقب كل من يخالفها، وأكبر دليل هو جيوردانو الذي أثار العالم بحرقه من طرف رجالها الذين يرضون رأيهم مقابل صكوك الغفران، التي

يمنحونها للمتقين مسيحيًا ، وحسب بن نبي فمرحلة العقل هي مرحلة الانتقال من السماء إلى الأرض والتي تجعل الإنسان يهوى نحو منطلق المادة ، والنتيجة تكون فساد في الأرض.

ج- مرحلة الغريزة: يدخل فيها الإنسان عالم البهائية وينسى مهمته الدينية والديوية ، والتي تفرض نفسها عنه لكي يكون بشرا سويا ، يحتكم فيها المرء إلى حب الشهوات والنساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحريث ، ويجعل الدنيا أكبر همه ومبلغ علمه ، فلا فكرة تصلح ما لم تنتج لنا شيئا ماديا نلامسه ونتلمسه ، في الوقت نفسه ننسى أننا بشرا ، وهذه إنما هي زينة الحياة الدنيا ، لا يطلبها الإنسان لذاتها بل هي وسائل مطلوبة ولكن لا يجب أن ننسى أنفسنا فيها ، ونحيا لأجلها ، لأن مهمة الإنسان الحقيقية تتمثل في التعمير الذي يجعل منه إنسانا سويا ، لا أن يكون تعميراً يُنزله لعالم الأشياء ، وأفكارنا يجب أن نرى لها أثر فعلي ، ولكن لا نتنازل عن إنسانيتنا لصالح أصنام نجعل منها أربابا لنا ونعبدها ، ونقدم أنفسنا ضحايا لها على حد تعبير بن نبي ، وهي الفكرة التي نجدتها عند العالم النفساني "إريك فروم" الذي يذهب للقول بأن الإنسان أعلى من كل ما هو منتج من طرفه ، فلماذا يكون المنتج هو أنا وأنا هو الشيء لأن إنسانيتي تزول سرعان ما يزول الشيء؟

ثالثا: التغيير الاجتماعي والعنف المجتمعي في العالم العربي

هناك العديد من المحاولات التغييرية في العالم العربي لفترة ما بعد الاستعمار ، من خلال موجات المطالبة بالتغيير ، التي شهدتها العالم العربي من قبل المعارضة. وهنا يطرح التغيير الاجتماعي المرافق للتغيير اتجاهين:

الاتجاه الأول: التغيير بحسب فرانتز فانون (Frantz Fanon) في كتابه "معدبو الأرض" يحدث بالعنف الذي يمارسه الشعب ، كعنف منظم وواع ، يتيح للجماهير تحليل الواقع الاجتماعي ، ودون نضال لن يكون هناك إلا تهريج⁽²⁷⁾.

الاتجاه الثاني: ينحو أصحابه نحو العمل السياسي للتغيير الاجتماعي ، وينبذون العنف في التغيير الاجتماعي ، حيث يرى إيفرز تيلمان (Tilman Evers) أن "العنف ليس آلة تتصف بالكمال؛ إنه يعجز عن حل التناقضات الاجتماعية فيكبتها ، فتميل إلى

التفاقم، وهو يبقى محدودا بما هو سلطة مكثفة للطبقة السائدة بالسلطة المضادة للطبقات الخاضعة"⁽²⁸⁾.

إن العنف كآلية للتغيير الاجتماعي قد يكون جزء من العملية التغييرية، إلا أن اعتبار التغيير لا يحدث إلا بالعنف فهو وجهة نظر ضيقة بالغة الخطر سياسيا. فالعنف العدوانى قد ينفجر من المجتمع المتخلف، فهو لحظة انفجار تنم عن التخلف، والدموية التي يأخذها هذا العنف تؤكد هذا. فكلما زاد جمود البنى نتيجة سيطرة فردية تحكمية تفرض تراتبية قطعية زادت العدوانية، وهي بدورها تعزز القمع الذي تمارسه السلطة القائمة. ذلك أن السلطة ترفض العلاقة المتبادلة بينها وبين جماهيرها؛ فهي لا تريد مواطنين بل أتباعا، لأنها تخشى اللقاء الإنساني؛ فتخشى وضعها موضع التساؤل وهو شرط الاعتراف بشرعيتها⁽²⁹⁾.

إن التغيير الاجتماعي إذن يأتي بوجود أسباب عديدة، منها تلك الأساسية التي تتفرع منها أسباب ثانوية فاعلة، تعمل على خلق المناخ المناسب للتغيير والتغيير المراد تحقيقه إراديا أو المحقق بصفة تلقائية، سواء بالطرق العنيفة أو السلمية أو غير ذلك من الآليات. إن الاختلافات الفكرية والسياسية على المستوى الواقعي تقود إلى الاغتراب والتوجه نحو العنف، فالعنف يبدأ قولاً لينتهي إلى العنف العاري؛ وتسود مظاهر التطرف. ففي الحياة السياسية العربية الكثير من القوى السياسية تمارس العنف، وهي معول هدم وتفتيت لكل المكاسب التاريخية والمعاصرة؛ فالعنف السياسي بذلك قناة أساسية لتبديد الطاقات ونسف الانجازات وتعريض أمن الجميع للمخاطر.

ويمكن تحديد أهم الملامح العامة للعنف في المجتمع بالعالم العربي من خلال:

- **ثقافة تاريخية:** فالعنف ممتد في تاريخ العرب عند القبائل العربية، فتاريخ هذه الأخيرة تاريخ غزوات وغارات وحروب.

- **ثقافة انتقامية:** لا تهتم بالعيب وإنما بالوصم بالعار، وهي اليوم تعيد إنتاج هذا النمط من العنف تحت مسمى "جرائم الشرف" تشرعن فيه العنف بجعله عنفا مشروعاً لمجتمعها.

- **ثقافة منغلقة على ذاتها:** تغالي في وصف فضائلها ووصف رذائل أعدائها ولا تقبل الشراكة والتفاعل والاندماج.



- ثقافة إصاقيية: لا تتيح للفرد الابتعاد عن تأكيداتها ولا تشجع على الاستقلالية المؤهلة لأعضائه وإنما التوحد معها.

- ثقافة حمائية: تقدم الحماية والرعاية ولا تقبل من أفرادها مقابلها إلا الخضوع.

- ثقافة تأمرية: تملؤها عقلية المؤامرة⁽³⁰⁾.

إن هذه الخصائص هي التي وطّنت للعنف المجتمعي الغالب على التعاملات المجتمعية. إذ يرى هيربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) أن الفئات التي تتخبط في العنف هي "تلك الفئات التي تعيش على هامش النظام أي تخضع بصورة كاملة لألياته، وهي تلك الجماعات التي سوف تمتلك القدرة على المواجهة للإطاحة بأليات القهر والسيطرة. فالعنف يعتبر مؤشرا لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي التي تسبب قدرا من المعاناة والتوتر لبعض الجماعات في المجتمع، ومن ثمة تحاول السعي لإلغاء مصادر التوتر؛ وهو العنف الموجه نحو النظام السياسي وممثليه"⁽³¹⁾. فلماذا لا نرى مثل هذا النوع من العنف هو تطور لأفكار كما أشار إليه بن نبي في سياق استبدال أفكار مهزومة بأخرى بناءة تطالب بالتغيير وتخطط له؟

ففي المجتمع العربي ظهرت في الآونة الأخيرة حركات احتجاجية متجاوزة لمطالب الإصلاح التدريجي ومطالبة بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، وهي تعبر عن نمطين للتغيير، قد يعبران في رأي بن نبي على سلوك إنساني ناتج من جراء معرفة تراكمية لدى الأفراد مشبعة بخبرات تغيير بالعنف على مر التاريخ:

-الأول: يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي/طائفي/ديني للانفصال عن السلطة المركزية القائمة كما حدث في السودان، أو تأسيس مناطق للحكم الذاتي كما في الصومال، العراق، لبنان، اليمن، فلسطين.

-الثاني: يقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لامركزية تجمع مختلف فئات المجتمع لإسقاط النخب الحاكمة، بالتعبئة الشعبية كما حدث أخيرا في مصر وتونس⁽³²⁾.

تؤدي زيادة العنف المجتمعي في الدول العربية إلى⁽³³⁾:

- انهيار الثقة بين المجتمع والدولة: فصيغة "نحن" و"هم" هي السائدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، ما يؤكد خسارة الدولة لرأسمالها الاجتماعي التاريخي.
- تراجع الاهتمام الشعبي بالقضايا القومية الكبرى: أين تضخمت القضايا الصغرى مثل غلاء الأسعار، وارتفعت حولها موجات التعصب والعنف والتهويل إلى تحديات ذات أولوية سياسية.

هذا العنف المجتمعي هو نتيجة لممارسة عنف سياسي على مراحل متتابعة، الأولى تمثل حالة سخط بين الجماعات المنظمة للعنف، ليدخل مرحلته الثانية بدخول النظام السياسي كطرف فاعل، وتشهد المرحلة الثالثة التحييد الواقعي للعنف من خلال مجموعة من الأفعال التي توجه ضد النظام السياسي وممثليه⁽³⁴⁾.

قامت النظم العربية في بادئ الأمر على تعبئة شعبية وجماهيرية واسعة، تعززت شرعيتها أكثر بتوسيع الخدمة العامة، إلا أن افتقارها إلى بنى أساسية جعلها تتراجع، ما أدخلها لحيز إقامة حواجز بينها وبين الجمهور الذي أوصلها للسلطة، أين ظهر عليها احتجاجات منذ السبعينيات. ولخروجها من هذا المأزق بحثت عن حليف خارجي للحفاظ على بقائها؛ فاستخدمت العنف في الداخل محل الرهان على توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية كبديل عن المشاركة السياسية في إيجاد مصدر للشرعية⁽³⁵⁾. فتأصل بذلك الاغتراب السياسي بعد أن أصبح الشعب خادما للدولة لا العكس، إلى الحد الذي جعل المواطنين يبحثون عن يحميهم من النظام الحاكم، فأصبح الفرد يفكر في أن الدولة سيفها مسلطا فوق عنقه بقوله: "نحن نعيش تحت جزمة الحاكم"، الأمر الذي يجعل الطبقة الحاكمة تتشغل بالاستمرار في الحكم⁽³⁶⁾.

في المجتمعات العربية، كان الجيش المنظم للمجتمع في ظل أنظمة تسلطية تنتج غالبا من انقلابات عسكرية، لمرحلة ما بعد الاستعمار، فالجيش مؤسسة وطنية جامعة في مجتمع متشرذم، وشهد العالم العربي بين 1935 و1987 حوالي 78 انقلاب عسكري، كان منها 47 انقلاب ناجح ساهم في نشوء أنظمة سلطوية. لقد غيب التداخل بين الجيش والسياسة بفعل مكانة الجيش الحدود الفاصلة بين العسكري والمدني، وهو ما يطلق عليه غسان سلامة عسكرة المجتمع⁽³⁷⁾. وتمكنت الدولة من سلب المجتمع لوظائفه الحيوية، ففرضت الطبقة الحاكمة هيمنتها على المجتمع

بالسيطرة على العائلة والقبيلة والطائفة والدين والأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية، وانشغالها بأمنها الخاص بدل أمن المجتمع.

ففي كتاب "المجتمع العربي في القرن العشرين" يدعو حليم بركات لعملية التغيير الشامل على "أنها حصول تحول جذري في البنى والأوضاع والعلاقات القائمة واستبدال نظام بآخر في سبيل تجاوز حالة الاغتراب الذي نعيشه على صعيد الأفراد والجماعات والمجتمع أو الأمة ككل، أي الانتقال من مرحلة التأقلم والتوافق مع الواقع إلى مرحلة المشاركة في صنع مستقبلنا جميعاً"⁽³⁸⁾.

ليضيف حليم بركات أن الكثير من التغيير الذي وقع بسرعة مذهلة، تم لنا بدون مساهمة من قبلنا حتى أصبحنا لا نملك نقاط ثبات نرتكز إليها، وظلت الأوضاع على حالها سيما بخصوص بناء مؤسسات وقيام الحركات الاجتماعية التي تقاوم ما نبتغيه من تغيير جذري فسأت الأحوال وبرزت تيارات تسعى لاستعادة الماضي أكثر من انشغالها بالحاضر والمستقبل... وتراكمت من حولنا الكثير من التحديات والتناقضات والمعضلات من دون حلول⁽³⁹⁾. لقد ابتعدنا عن الأفكار الهادفة للتغيير وبناء مجتمعات متماسكة، لما كان من سلبية في التغييرات الطارئة بالمجتمع والقادمة من خارجه، بدل الاعتماد على تغييرات داخلية، والنتيجة حكومات وسياسات دكتاتورية لا يهتما سوى الركض خلف كرسي الحكم والبقاء في واجهة السلطة.

إن تصاعد الأزمات للفترة الانتقالية من أعمال عنف وما يرافقها من تسييس للجيش وعسكرة السيادة إلى جانب الاختراق الخارجي يعبر عن أزمة بنيوية، تتعلق بالفاعلين السياسيين بسبب غياب التوافق الوطني. فالانتفاضات الشعبية العربية الأخيرة أسقطت نظماً تسلطية كان الاعتقاد بصمودها؛ وبعد حركة لقوى وجماعات مهمشة وبعد عزوف سياسي لعقود، حدثت تغييرات لا تتم عن إجراء مجرد تعديل أو بناء دستوري، بل متجاوزة ذلك للحكم ذاته وإعلان عن سقوط دولة الوصاية للانتقال إلى دولة المواطنة والقانون⁽⁴⁰⁾. إن التغيير الحقيقي في المنطقة العربية لن يأتي إلا عندما يعي المواطن أن الوطن للجميع والدول شأن عام، وأن تقويمها وتداول مراكزها وتنظيماتها واجب وليس عملية مستحبة⁽⁴¹⁾.

خاتمة

يؤكد بن نبي أن التغيير كحق مشروع للمطالبة بالحقوق يؤخذ ولا يعطى؛ ويحدد له دورة حضارية، تبدأ بالبناء الروحي، وتتمر بالمكاسب المعرفية كأفكار حية طامحة للتغيير، لترتقي إلى بناء سلوكي إنساني بناء يعتمد على الخبرات الانجازية، إنه يؤكد على ثلاثية (الإنسان-التراب-الوقت) للتغيير. فالمطالب الاجتماعية والعنف المجتمعي في العالم العربي اليوم تؤكد على وجود أفكار تغييرية، إلا أنها تغييرات كما يقول حليم بركات لم تساهم بها بالقدر الذي وجدنا أنفسنا مجبرين عليها. فسؤال النهضة حسبا يبقى قائما ما لم يتم التغيير الداخلي بالعودة للذات، كما يراه المفكر علي شريعتي في كتابه "العودة إلى الذات" وفحص هذه الذات، ومعاودة تصحيح مسارها، لأن التغيير واضح والدواء لا يُشفي، إذا لم يشخص الدواء بدقة.

الهوامش:

(1)- Morris Ginsberg, Social Change, The British Journal of Sociology Vol. 9, No. 3 (Sep., 1958), p205-229

(2)- Harry Johnson, Sociology: A Systematic Introduction, New York: Harcourt, Brace and Co, 1960, p22

(3)- أحمد عزت السيد، "القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011، ص ص 608، 609.

(4)- المرجع نفسه، ص 612.

(5)- William Ogburn, On Culture and Social Change. Chicago: Phoenix Books; University of Chicago Press, 1964, p 33

(6)- G. Zaltman, and R. Duncan, Strategies for Planned Change, John Wiley & Sons, New York, NY, 1977, p102

(7)- أماني محمود عبد الله، التغير الاجتماعي في الإسلام: بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم الفلسفة، 2005، ص 20.

(8)- أحمد عزت السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 627-622.

(9)- المرجع نفسه، ص ص 629-627.

(10)- أحمد عزت السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 628، 629.

(11)- K. Lewin, Group decisions and social change. In, Newcomb, T. M. and Hartley, E. L. (Eds), Readings in Social Psychology. New York: Henry Holt, 1947

(12)- سورة الرعد، الآية 11.

(13)- هذه الأخيرة تتمثل في تمثيلات الحضارة، فكل حضارة تقاس على ثلاث نقاط أساسية، وهذا ما يبينه ابن خلدون في مقدمته، وما مالك بن نبي سوى امتدادا لابن خلدون. وتبقى تجليات الفكر



- التاريخي غير محصورة في هذه الثلاثية لأن الإنسان متعدد الأبعاد، وحياته البسيطة نجدها مترامية الأطراف ومتاحرة الأسس ونمطية التأسيس.
- (14)- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر: بسام بركة وأحمد شعيبو، ط2، دار الفكر، دمشق، 2002، ص ص 10، 11.
- (15)- المصدر نفسه، ص12.
- (16)- مالك بن نبي، "شروط النهضة"، تر: عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، ط4، دار الفكر، دمشق، 1987، ص30.
- (17)- مالك بن نبي، "مجالس دمشق" ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص121.
- (18)- قرواز الداودي، "فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص29.
- (19)- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، تر: عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 1986، ص54.
- (20)- قرواز الداودي، مصدر سبق ذكره، ص29.
- (21)- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر: عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 1986، ص37.
- (22)- قرواز الداودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.
- (23)- سورة البقرة، الآية 30.
- (24)- سورة الأحزاب، الآية 72.
- (25)- مالك بن نبي، "شروط النهضة"، مصدر سبق ذكره، ص75.
- (26)- المصدر نفسه، ص ص 66-69.
- (27)- فرانز فانون، معذبو الأرض، تر: سامي الدروبي وجمال أتاسي ط2، دار الطليعة، 1966، ص139.
- (28)- إيفرز تيلمان، السلطة البرجوازية في العالم الثالث: نظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة اقتصاديا، تر: ميشيل كيلو، ط1، (د دن) دمشق، 1986، ص23.
- (29)- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، ط9، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2005، ص ص 194-196.
- (30)- سالم ساري، "ثقافة العنف المجتمعي وأسئلة التنمية والتحديث"، مجلة فيلاديلفيا الثقافية، جامعة فيلاديلفيا، فيلاديلفيا، العدد 08، 2011، ص28.
- (31)- آدم قبي، "رؤية حول العنف السياسي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2002، ص103.

- (32)- نعم نذير شكر، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 48، 2011، ص ص 11، 12.
- (33)- سالم ساري، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- (34)- آدم قبي، مرجع سبق ذكره، ص 103.
- (35)- برهان غليون، "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، 19-21 ديسمبر 2005، ص 14.
- (36)- حلیم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 92.
- (37)- مهند مصطفى، "مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية"، الكرمل الجديد، العدد 01، صيف 2011، حيفا، ص ص 108، 109.
- (38)- حلیم بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 94، 95.
- (39)- المرجع نفسه، ص 203.
- (40)- علي الدين هلال، "حال الأمة العربية: 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير"، المستقبل العربي، العدد 424، جوان 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 12، 13.
- (41)- أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص ص 75، 76.